الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2017 عدداً من التطورات والأحداث التي أثرت إيجاباً على أدائه، يأتي في مقدمتها التحسن الملموس في أنشطة الاستثمار والتجارة، وتواصل السياسات النقدية التيسيرية التي اتخذتها السلطات النقدية في عدد من دول العالم، واستمرار الاقتصاد الصيني في تسجيل معدلات نمو مرتفعة، والتعافي الجزئي لمستويات النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو بعد فترات من تباطؤ النمو بل وانكماش النمو في بعض السنوات السابقة، فضلاً عن التحسن النسبي في الأسعار العالمية للنفط.

رغم ذلك لم تكن كل العوامل دافعةً للنمو خلال عام 2017، ففي الواقع عانى الاقتصاد العالمي من بعض معيقات النمو يأتي في مقدمتها تزايد الاتجاه نحو الحمائية، إضافة إلى التطورات السياسية غير المواتية في بعض بلدان العالم، وارتفاع أسعار الفائدة الأميركية ثلاث مرات عام 2017 بعد سنوات من الثبات وتأثير ذلك على تقلبات الأسواق المالية، والتدفقات الاستثمارية المباشرة إلى البلدان النامية والاقتصادات الناشئة. كمحصلة لذلك، ارتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 3.8 في المائة عام 2017، مقابل 3.2 في المائة عام 2016.

في هذا السياق، سجل معدل نمو الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً ملموساً من نحو 1.7 في المائة عام 2016 إلى 2.3 في المائة عام 2017 بفعل تحسن الأداء الاقتصادي في عدد كبير من دول المجموعة خلال العام. بالنسبة للاقتصادات الناشئة، التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي فقد استفادت خلال عام 2017 من النمو المطرد للتبادل التجاري العالمي، إضافة إلى الأثر الإيجابي لمعاودة أسعار النفط والغاز اتجاهها نحو الارتفاع وهو ما ساعد على ارتفاع معدل نمو دول المجموعة خلال عام 2017 ليبلغ 4.8 في المائة مقابل 4.4 في المائة في عام 2016.

بدوره، انعكس التحسن في معدل نمو الاقتصاد العالمي في ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة، حيث ساهمت عدة عوامل في هذا الارتفاع كان من أهمـــــها الزيادة في مستويات الطلب وارتفاع الأسعار العالمية للنفط. في المقابل، تراجعت معدلات التضخم في البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة بما يعكس تأثير تدابير ضبط أوضاع الموازنات العامة في عدد من هذه الدول.

من جانبٍ آخر، شهدت معدلات نمو التجارة الدولية ارتفاعاً ملموساً لتسجل نحو 4.9 في المائة عام 2017 مقارنة بنحو 2.3 في المائة عام 2016 بما يعد أعلى معدل لنمو التجارة الدولية منذ عام 2011. كما شهد عام 2017 نمو التجارة الدولية بما يفوق معدل نمو الاقتصاد العالمي، وهو ما لم يحدث منذ سنوات. فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد ساهمت التطورات الدولية في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 9389 مليار دولار عام 2017 مقابل 8642 مليار دولار عام 2016. على صعيد أسعار صرف العملات الرئيسية، فقد شهدت عدة تطورات خلال عام 2017. حيث واصل الدولار الأمريكي تحقيقه لمكاسب مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى وإن كانت أقل بكثير من تلك المُسجلة خلال الأعوام السابقة، حيث ارتفعت قيمة الدولار مقابل الجنيه الاسترليني، في حين تراجعت مقابل اليورو والين الياباني.

كان للتطورات الاقتصادية العالمية انعكاساتها على اقتصادات الدول العربية، فرغم تعرض الدول العربية منذ بداية الألفية الثالثة لتطورات عدة أثرت على مؤشرات أدائها الاقتصادي، إلا أن عام 2017 حمل معه تزايد التحديات المحيطة بالأداء الاقتصادي في المنطقة، وذلك نتيجة للأحداث الداخلية التي تشهدها بعض دول المنطقة، إلا أن التحسن النسبي في أسعار النفط مارس أثرًا إيجابيًا على اداء الدول العربية المُصدرة للنفط.

نمو الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2017 عدداً من التطورات والأحداث التي أثرت إيجاباً على أدائه، يأتي في مقدمتها التحسن الملموس في أنشطة الاستثمار وتواصل السياسات النقدية التيسيرية التي اتخذتها السلطات النقدية في عدد من دول العالم، واستمرار الاقتصاد الصيني في تسجيل معدلات نمو مرتفعة، فضلاً عن تحسن أسعار النفط، وتحسن أداء منطقة اليورو بعد سنوات من تباطؤ النمو، بل وانكماش النمو في بعض السنوات السابقة.

رغم ذلك لم تكن كل العوامل دافعةً للنمو، ففي الواقع عانى الاقتصاد العالمي من بعض معيقات النمو يأتي في مقدمتها تزايد الاتجاه نحو الحمائية، فضلاً عن التطورات السياسية غير المواتية في بعض بلدان العالم، وارتفاع أسعار الفائدة الأميركية ثلاث مرات عام 2017 بعد سنوات من الثبات وتأثير ذلك على تقلبات الأسواق المالية، والتدفقات الاستثمارية المباشرة إلى البلدان النامية والاقتصادات الناشئة. كمحصلة لذلك، ارتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 3.8 في المائة عام 2017، مقابل 3.2 في المائة عام 2016.

في هذا السياق، سجل معدل نمو الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً ملموساً من نحو 1.7 في المائة عام 2016 إلى 2.3 في المائة عام 2017 بفعل تحسن الأداء الاقتصادي في عدد كبير من دول المجموعة خلال العام.

بالنسبة للاقتصادات الناشئة، التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي، والتي أصبح دورها في الاقتصاد العالمي لا يقتصر على كونها مراكز للإنتاج، فإن معاودة أسعار النفط والغاز والسلع الاساسية في الارتفاع بعد سنوات من الانخفاض وارتفاع التدفقات الاستثمارية من غير المقيمين للأسواق الناشئة لتبلغ نحو 1.1 تريليون دولار في عام 2017، ساهمت في ارتفاع معدل نمو دول المجموعة. كان في إمكان تلك المجموعة أن تحقق معدلات أعلى من تلك المحققة عام 2017 لولا وجود بعض المعوقات التي حالت دون ذلك، والتي تتمثل في تأثر البيئة الاستثمارية الدولية وتعقد بيئة التجارة العالمية واستمرار المخاطر الجيوسياسية.

تباينت اتجاهات الأداء الاقتصادي، ففي حين واصل معدل نمو الاقتصاد الصيني اتجاهه نحو الارتفاع خلال عام 2017، تراجع معدل نمو الاقتصاد الهندي، رغم ذلك لا يزال الاقتصاد الهندي مرشحاً لأن يتجاوز كل من الاقتصاد الفرنسي والبريطاني خلال السنوات المقبلة.

وقد حققت الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة ارتفاعاً في معدل النمو عام 2017، في ظل خروج عدة اقتصادات كبيرة من حالة الكساد عام 2017 منها البرازيل ونيجيريا وروسيا في ظل تحسن أسعار النفط والمواد الأولية، وهو ما دعم من موقف المجموعة لقيادة النمو الاقتصادي العالمي، حيث سجلت دول المجموعة معدل نمو تجاوز ضعف المعدل المحقق بالدول المتقدمة حيث ارتفع معدل نمو الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة خلال عام 2017 ليبلغ 4.8 في المائة مقابل 4.4 في المائة في عام 2016، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل رقم (1).

الشكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2017-2013)

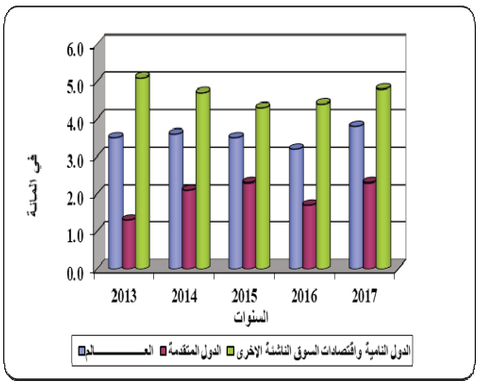

المصدر: الملحق (1/1).

بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول والمجموعات الفرعية للاقتصادات المتقدمة [1]، فقد جاءت كندا في المركز الأول بمعدل نمو بلغ 3 في المائة وهو يتجاوز ضعف ما حققته عام 2016، والبالغ 1.4 في المائة. كما تمكنت الولايات المتحدة من استعادة معدل نموها المرتفع ليبلغ نحو 2.3 في المائة، مقابل 1.5 في المائة عام 2016. أما منطقة اليورو فمع تحسن الأداء في اقتصاداتها، فقد تمكنت من تحقيق معدل نمو بلغ 2.3 في المائة، وهو معدل لم تحققه المنطقة منذ عام 2007، مقابل معدل نمو بلغ 1.8 في المائة عام 2016. أما بالنسبة للاقتصاد البريطاني فقد بلغ معدل نموه خلال عام 2017 نحو 1.8 في المائة، مقابل 1.9 في المائة عام 2016، في حين تحسن معدل نمو الاقتصاد الياباني خلال عام 2017 ليبلغ 1.7 في المائة، مقابل 0.9 في المائة عام 2016 بما يمثل أدنى معدل نمو مُسجل بين الاقتصادات المتقدمة.

بالنسبة **للولايات المتحدة**، فقد حقق الاقتصاد الأمريكي معدل نمو أعلى مما حققه عام 2016، وإن كان لم يصل بعد لما حققه عام 2015، فقد بلغ معدل النمو عام 2017 نحو 2.3 في المائة مقابل 1.5 في المائة عام 2016. ساهمت مجموعة من العوامل في ارتفاع معدل النمو في مقدمتها السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الولايات المتحدة، حيث زاد إنفاق الحكومة بمعدل بلغ 3.0 في المائة خلال عام 2017 حيث يعد الإنفاق الحكومي من أبرز العوامل التي ساهمت في النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة.

من جانبٍ آخر، ارتفع الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري في الولايات المتحدة بنحو 3.8 بالمائة في الربع الأخير من العام الماضي، وهي أسرع وتيرة نمو خلال ثلاث سنوات، ومع تسارع إنفاق المستهلكين ارتفع مؤشر الانفاق الاستهلاكي الشخصي بنحو 1.9 بالمائة في الربع الثالث من العام وهي أسرع وتيرة نمو فصلية مسجلة خلال العام. من جانبٍ أخر، سجل استثمار الشركات في المعدات والآلات نمواً بلغ 11.4 بالمائة بما يُمثل أسرع وتيرة نمو فصلية منذ الربع الثالث من عام 2014. كما أن الإنفاق على المعدات وجد دعماً بسبب تخفيض الضرائب على دخل الشركات والمكاسب التي حققتها الشركات النفطية جراء ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة في ظل تحسن مستويات أسعاره العالمية. من جانبٍ أخر، تعافى الاستثمار في بناء المنازل بعد أن سجل انكماشاً لفصلين متتاليين. يعد معدل النمو السنوي للولايات المتحدة المسجل خلال عام 2017 من أعلى معدلات النمو بين الدول المتقدمة. تميز الاقتصاد الأمريكي خلال عام 2017 بقدرته على الاستمرار في خلق فرص العمل، مما ساهم في انخفاض معدل البطالة في الولايات المتحدة ليبلغ 4.1 في المائة.

بالنسبة **لمنطقة اليورو**، فرغم أن بداية عام 2017 شهدت أداءً غير مشجع لمنطقة اليورو، إلا أن أدائها الاقتصادي ارتفع خلال العام المذكور لتحقق معدل نمو أعلى من كافة التوقعات بما فيها توقعات البنك المركزي الأوروبي فقد بلغ معدل النمو بمنطقة اليورو 2.3 في المائة عام 2017 مقابل نحو 1.8 في المائة عام 2016. يرجع ذلك إلى الأداء القوي للقطاع الصناعي، ليحقق أسرع وتيرة نمو منذ ما يزيد على 20 عاماً، وهذا ما دفع البنك المركزي الأوروبي للاتجاه نحو تقليص حجم مشترياته من الاوراق المالية الحكومية في إطار برنامجه للتيسير الكمي اعتباراً من يناير 2018. في هذا السياق، حقق قطاع الصناعات التحويلية أداءً أفضل بكثير من جميع التوقعات، حيث قفز مؤشر مديري المشتريات للقطاع إلى 60.0 نقطة من 58.5 نقطة عام 2016، وهي ثاني أعلى قراءة منذ بدء تسجيل قراءة المؤشر في يونيو من عام 1997.

تمكنت دول منطقة اليورو من خلق وظائف ساهمت في انخفاض معدل البطالة إلى 8.9 في المائة وهو أدنى مستوى في 8 سنوات. حقق الاقتصاد الألماني، أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، أعلى معدل نمو منذ عام 2011، بلغ نحو 2.5 في المائة عام 2017 مقابل 1.9 في المائة عام 2016. يُرجع ذلك إلى عدة أسباب يتمثل أبرزها في ارتفاع الاستهلاك العائلي وكذلك في ارتفاع استثمارات الشركات خصوصاً

[1] تشمل الدول المتقدمة في " آفاق الاقتصاد العالمي: إبريل 2018" كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ومنطقة اليورو، واليابان، والمملكة المتحدة، وكندا.

في المعدات والآلات الصناعية إضافة إلى نمو الاقتصاد العالمي وزيادة الطلب الخارجي على المنتجات الألمانية.

في هذا السياق، سجلت الصادرات الألمانية رقمًا قياسياً وذلك للعام الرابع على التوالي، حيث بلغت قيمة الصادرات الألمانية من المعدات والسيارات والبضائع الأخرى خلال الفترة (يناير- نوفمبر) 2017 نحو 1.18 تريليون يورو بزيادة نسبتها 6.5 في المائة عن نفس الفترة من العام 2016. انعكس الأداء الجيد للاقتصاد الألماني أيضاً في زيادة إيرادات الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات حيث تشير البيانات إلى تحقيق ميزانيات الحكومة الاتحادية لفائض يقدر بنحو 38,4 مليار يورو. من جهةٍ أخرى، ارتفع معدل النمو في إيطاليا ليبلغ 1.5 المائة عام 2017، مقابل 0.9 في المائة عام 2016، وهو أعلى معدل نمو منذ عام 2010. كما ارتفع معدل النمو في فرنسا ليبلغ 1.8 في المائة عام 2017، مقابل 1.2 في المائة عام 2016، إلا أن وكالة فيتش قد أبقت على التصنيف الائتماني لفرنسا عند مستوى AA في يونيو 2017 مبررةً ذلك بأن الأوضاع المالية مازالت تمثل أحد نقاط الضعف للاقتصاد الفرنسي، كما أن فرنسا مازالت من الدول التي تتسم بارتفاع حجم الدين العام للناتج المحلي الإجمالي.

في سياقٍ آخر، رفعت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" درجة الدين السيادي لليونان من -B إلى B وذلك بسبب تحسن الوضع الاقتصادي بعد أزمة استمرت سنوات، وقد بينت الوكالة أنها يمكنها أن ترفعه مجدداً، وبررت ذلك بكون النمو قد شهد تحسناً بالتزامن مع انتعاش سوق العمل والاستقرار السياسي النسبي.

أما **المملكة المتحدة**، فقد سجل اقتصادها نموًا بنحو 1.8 في المائة عام 2017 مقارنة بنحو 1.9 في المائة عام 2016 وبذلك يستمر انخفاض معدل نمو الاقتصاد البريطاني للعام الثالث على التوالي، ويعد ذلك انعكاساً لتأثر النشاط الاقتصادي للتصويت بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي منذ بداية الاعلان عن الاتجاه إلى اجراء استفتاء بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في عام 2015، وبدء اتخاذ إجراءات الخروج عام 2017. استمر قطاع الخدمات في قيادة نمو الاقتصاد البريطاني في 2017، فيما أدى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي إلى تباطؤ وتيرة النمو، ومن ثم تباطؤ عدد من الصناعات الاستهلاكية. حيث أثر ارتفاع الأسعار بسبب انخفاض قيمة الاسترليني مقابل بعض العملات الرئيسية على ميزانيات الأسر، خاصة وإن الاقتصاد البريطاني يعتمد بعد الأزمة المالية العالمية بقوة على الإنفاق الاستهلاكي كأحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي. في هذا السياق، تشير المؤشرات الأخيرة إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي مع تجاوز معدلات التضخم لمعدلات نمو الأجور، حيث تشير البيانات إلى تباطؤ معدل نمو إنفاق المستهلكين ليسجل 0.3 في المائة في الربع الرابع من عام 2017، و1.8 في المائة على مدار العام، بما يمثل أبطأ وتيرة نمو للإنفاق الاستهلاكي منذ 2012.

في هذا الصدد، خفضت وكالة "موديز" التصنيف الائتماني لبريطانيا من AA1 إلى AA2، وأرجعت ذلك إلى أن الخروج من الاتحاد الأوروبي يخلق غموضاً اقتصادياً، في وقت لا تزال الحكومة تواجه تحديات بسبب ارتفاع مستوى المديونية. وعدم حصول الحكومة على أغلبية برلمانية في الانتخابات المبكرة الأخيرة، مما يجعل توجهاتها المستقبلية بشأن السياسات الاقتصادية غير واضحة، كما أن اتفاق التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي سيستغرق سنوات من التفاوض، مما سيطيل أمد الغموض الحالي بالنسبة لقطاع التجارة والأعمال. من جانبٍ أخر، خفضت وكالة "موديز" أيضا تصنيف بريطانيا طويل الأجل بشأن الديون وإصدار السندات، من "سلبي" إلى "مستقر".

فيما يتعلق **باليابان**، فقد بدأ الاقتصاد الياباني خلال عام 2017 مرحلة النمو القوي بعد النتائج النوعية التي حققتها القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية خلال العام المذكور، التي جاءت الأعلى منذ عام 2000، فقد ارتفع معدل نمو الاقتصاد الياباني من 0.9 في المائة عام 2016 إلى 1.7 في المائة عام 2017. يرجع ذلك إلى النمو المُحقق في الصادرات بما يفوق 10 في المائة، وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي بنحو 1.7 في المائة. في هذا السياق، شهد عام 2017

ارتفاع مؤشر "تانكان الصناعي"، وهو من أهم المؤشرات التي تقيس أداء الاقتصاد الياباني إلى أعلى مستوى له منذ 12 عاماً، وارتفاع أرباح الشركات، وهبوط مؤشر مُكمش الناتج المحلي الإجمالي من 3 في المائة إلى 0.7 في المائة.

إضافةً لما سبق، سجل الاقتصاد الياباني تحسناً قياساً بعدد من المؤشرات الأخرى ومن بينها نمو الإنتاج الصناعي بنحو 4.5 في المائة خلال العام مقابل انكماش بنسبة 1.6 في المائة عام 2016. كما قفز معدل نمو نشاط تصنيع السيارات إلى مستوى بلغ حوالي 8.8 في المائة عام 2017 مقابل انكماش في انتاج السيارات بنسبة 0.5 في المائة عام 2016.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النمو سيسهم في تعزيز مكانة اليابان العالمية كملاذ اقتصادي آمن، وذلك بعد أن حققت تقدماً نوعياً في مختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية، بحيث تأتي المرحلة الجديدة تماشياً مع المرحلة الثانية من خطة الحكومة للنهوض بالاقتصاد الياباني.

بالنسبة **للدول المتقدمة الأخرى**[2]، فقد شهدت ارتفاعاً في معدل النمو عام 2017 ليبلغ نحو 2.5 في المائة مقابل 2.1 في المائة عام 2016، وهو ما يُعد معدل نمو جيد خاصة في ظل الارتفاع النسبي في أسعار النفط، لكون دول المجموعة تعد من الدول المستوردة للنفط وتعتمد التنمية الصناعية لديها عليه. كما أن تحسن معدل النمو في الصين ودول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة أثر إيجاباً على أداء تلك المجموعة باعتبار هذه الدول السوق الرئيسي لصادرات هذه المجموعة. على مستوى بعض دول المجموعة، بلغ معدل النمو خلال عام 2017 حوالي 3.8 في المائة في هونج كونج، و3.6 في المائة في سنغافورة، و3.1 في المائة في كوريا.

أما **الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى**[3]، فقد تحسن الأداء الاقتصادي في عدد من الاقتصادات ذات الأهمية النسبية الكبيرة في دول المجموعة، من بينها البرازيل ونيجيريا وروسيا في عام 2017، في ظل تحسن الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية، مما انعكس إيجاباً على معدل النمو بتلك المجموعة، كما أن ظروف التمويل العالمية لا تزال مواتية، وهو ما يدعم طلباً قوياً على الاستثمار في أصول هذه البلدان واستمرار تدفقات رؤوس الأموال إليها. كما ساهم تحسن نمو الاقتصاد العالمي في ارتفاع الطلب الخارجي على منتجاتها، وهو ما انعكس في تحقيق المجموعة لمعدل نمو بلغ 4.8 في المائة عام 2017، مقابل 4.4 في المائة عام 2016.

عزز النمو المُحقق بمجموعة الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة من دورها كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي العالمي، حيث مازالت تقود النمو العالمي بمعدلات نمو تزيد عن ضعف معدل نمو الدول المتقدمة، إلا أنه يلاحظ تباين أداء المجموعات الفرعية، حيث تأتي الدول النامية الآسيوية[4] كأكبر المجموعات ارتفاعاً في معدلات نموها خلال عام 2017، بين كافة المجموعات في العالم وليس بين المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة فحسب، كما أنها تعد وحدها مسئولة عن نصف معدل نمو الاقتصاد العالمي.

فيما يتعلق **بالاقتصاد الصيني**، فقد تسارع معدل النمو في ثاني أكبر اقتصاد في العالم ليبلغ 6.9 في المائة عام 2017، متجاوزاً المعدل المستهدف من قبل الحكومة الصينية والبالغ نحو 6.5 في المائة، ويرجع هذا التحسن في معدل النمو لعدة أسباب من أهمها، الارتفاع في الاستثمار في الأصول الثابتة في الصين، حيث ارتفعت هذه الاستثمارات بنحو 7.1 في المائة في 2017، كما ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 6.6 في المائة مقابل ارتفاع بنسبة 6 في المائة في عام 2016. ساهمت بعض القطاعات

---

(2) تضم الدول المتقدمة الأخرى في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي: إبريل 2018" كل من استراليا، وقبرص، والدانمارك، وايرلندا، وإسرائيل، ونيوزيلندا، والنرويج، والسويد، وسويسرا.

(3) تضم الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، المجموعات الدولية التالية: إفريقيا جنوب الصحراء، ورابطة الدول المستقلة، والدول النامية الآسيوية، ودول وسط وشرق أوروبا، دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

(4) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلاديش، وبوتان، وكمبوديا، والصين، وفيجي، والهند، وأندونيسيا، وماليزيا، ومايانمار، ونيبال، وباكستان، والفلبين، وسيريلانكا، وتونكا، وفانوات، وفيتنام.

الصناعية الواعدة في ارتفاع النمو الإجمالي للصناعة، في ظل الأداء القوي الذي شهدته صناعة الروبوتات (الإنسان الآلي)، وصناعة السيارات الكهربائية، والطاقة الشمسية، والدوائر المتكاملة. كما عمدت الحكومة الصينية إلى تسهيل إجراءات النفاذ إلى التمويل مما عزز مستويات الطلب الداخلي. أما العامل الآخر الذي أتاح للصين تحقيق هذا النمو، فقد تمثل في تحسن نمو التجارة الخارجية والتي تشكل حجر الزاوية في اقتصادها، حيث انتعشت بقوة في 2017، بفضل التحسن في الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا، لتسجل الصادرات الصينية ارتفاعاً بنسبة 8 في المائة عام 2017.

أما بالنسبة للتطورات الاقتصادية في **الهند**، فقد شهد عام 2017 تباطؤ محدود في نمو الاقتصاد الهندي حيث انخفض معدل نموه ليبلغ 6.7 في المائة عام 2017، مقابل 7.1 في المائة عام 2016. من بين الأسباب التي ساهمت في تراجع معدل نمو الاقتصاد الهندي انخفاض معدل نمو الصادرات، فقد كان نمو الصادرات دون المستوى، كما أن النمو الصناعي وصل لأدنى مستوى له في خمس سنوات. ساهم التوسع في الإنفاق الحكومي في الحد من الأثار السلبية لهذه العوامل التي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الهند.

في **البرازيل**، وعلى الرغم من تحسن معدل النمو عام 2017 إلا أنه مازال محدوداً، حيث بلغ 1 في المائة، وشهد عام 2017 توسع الحكومة البرازيلية في تبني سياسات التقشف المالي حيث تم وضع سقف للإنفاق الاجتماعي خلال العشرين عاما المقبلة، وهي السياسات التي تم وصفها بأنها أكثر حزمة تقشفية على المستوى الاجتماعي في العالم. مع ضخامة التحديات التي يواجهها الاقتصاد البرازيلي، لجأت الحكومة في اغسطس 2017 إلى الإعلان عن رفع سقف العجز للعامين الحالي والمقبل في ظل تراجع العائدات الضريبية وتباطؤ النمو الاقتصادي، حيث وصل سقف العجز إلى 50 مليار دولار لعام 2017 بعدما كان يعادل 43.7 مليار دولار و40.6 مليار دولار على التوالي عامي 2015 و2016.

حققت برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في البرازيل بعض النجاحات، حيث نمت صادرات السيارات بنسبة 55.7 في المائة مقارنة بعام 2016، ونمت كذلك مبيعات السيارات الجديدة في السوق المحلية بنسبة 9.28 في المائة خلال فترة المقارنة، كما ارتفع إنتاج محاصيل الحبوب في البرازيل إلى مستوى قياسي بمعدل نمو بلغ 30 في المائة مقارنة بعام 2016، كما بلغ مؤشر ثقة الأعمال ذروته محققاً 90.3 نقطة في أكتوبر 2017، وهو أعلى مستوى له منذ يوليو 2014. كما أضفى قانون المسؤولية التجارية للدولة الطابع المهني على مؤسسات الدولة وهو ما أثر بشكل إيجابي على معدلات التشغيل في البرازيل.

أما **دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** [5]، فقد حققت معدل نمو بلغ نحو 2.6 في المائة عام 2017 مقابل 4.9 في المائة عام 2016. وتعد جيبوتي هي الأعلى نمواً خلال 2017 بين دول المجموعة بنسبة 6.7 في المائة، ويأتي بعد جيبوتي كل من مصر، والمغرب، والبحرين، والسودان. بينما انخفضت معدلات النمو في بعض دول المجموعة دون مستوى 3 في المائة، وسجلت بعض دول المجموعة مثل السعودية، والكويت، واليمن، وعُمان انكماشاً في معدلات النمو خلال العام.

بالنسبة **لدول إفريقيا جنوب الصحراء**، فقد حققت تحسناً في معدل النمو ليبلغ 2.8 عام 2017 في المائة، مقابل نحو 1.4 في المائة عام 2016. هناك مجموعة من العوامل تضافرت لتسهم في تحسن معدل نمو دول المجموعة، أهمها الارتفاع النسبي لأسعار النفط وأسعار المواد الأولية، مما أدي إلى انتعاش أكبر ثلاثة اقتصادات في القارة بما يشمل كل من نيجيريا وجنوب أفريقيا وأنجولا. من جانبٍ أخر، ساهم تحسن الأوضاع العالمية بما في ذلك ارتفاع أسعار السلع الأولية في تقليص العجز في موازين الحسابات الجارية لأغلب الدول وارتفاع تدفقات رأس المال الوافدة عام 2017، مما ساعد على تمويل العجوزات في الموازنات العامة وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية. شهد عام 2017 ارتفاعاً في إصدار

[5] تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة الدول العربية إضافةً إلى كل من إيران، وباكستان، وأفغانستان.

السندات السيادية لبعض دول المجموعة، حيث أصدرت نيجيريا والسنغال وكوت ديفوار سندات في أسواق رأس المال العالمية، بما ساهم في ارتفاع معدل النمو، وتحسّن ثقة المستثمرين الدوليين في هذه الدول.

كما حققت دول غرب أفريقيا معدلات نمو جيدة على خلفية الاستثمارات العامة القوية، أما فيما يتعلق ببلدان شرق أفريقيا، فقد سجلت أكبر معدل نمو بين اقتصادات المجموعة، مدعومةً بالاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية، كما انتعش النمو الاقتصادي في كينيا مع تراجع معدلات التضخم، لكنه تراجع في تنزانيا بسبب بطء وتيرة نمو الاستثمار.

أما بالنسبة **لرابطة الدول المستقلة**[6]، فقد تمكنت من تحقيق معدل نمو بلغ 2.1 في المائة عام 2017 مقابل نمو بنحو 0.4 في المائة عام 2016، في ظل التحسن النسبي في معدل النمو في روسيا، أكبر اقتصادات المجموعة، بما يعكس التحسن النسبي في أسعار النفط، حيث نما ناتجها الحقيقي بنحو 1.5 في المائة عام 2017 مقابل انكماش مسجل عام 2016 بنحو 0.2 في المائة. كذلك تمكنت بعض دول المجموعة من تحقيق معدلات نمو إيجابية عام 2017 مقابل انكماش الناتج عام 2016، مثل بيلاروسيا، في حين حققت بعض دول المجموعة معدلات نمو مرتفعة عام 2017 مقارنة مع عام 2016، مثل أرمينيا، تركمانستان، طاجكستان، حيث بلغ معدل نموها 7.1، 6.5، 7.5 في المائة على التوالي.

فيما يتعلق **بدول وسط وشرق أوروبا** [7]، فقد حققت معدل نمو بلغ نحو 5.8 في المائة في عام 2017 مقارنة بنحو 3.2 في المائة عام 2016. وهذا التحسن في معدل النمو منطقي في ظل التحسن النسبي في منطقة اليورو، وكذلك ارتفاع معدل نمو الاقتصاد التركي الذي يُعد أكبر اقتصاداتها، فقد حقق معدل نمو بلغ 7 في المائة عام 2017 مقابل نحو 3.2 في المائة عام 2016، كذلك بلغ معدل النمو الاقتصادي في رومانيا 3.2 في المائة عام 2017 مقابل 4.8 في المائة عام 2016.

أما فيما يتعلق **بدول أمريكا اللاتينية والكاريبي**[8]، فقد تحولت من تسجيل انكماش في الناتج بنسبة 0.6 عام 2016 إلى تحقيق نمو بنسبة 1.3 في المائة عام 2017، وهذا انعكاس لتحسن معدل النمو في أكبر اقتصادين بتلك المجموعة، فقد تحول انكماش الاقتصاد البرازيلي بنسبة 3.5 في المائة إلى نمو بنحو 1 في المائة عام 2017، فيما تراجع معدل نمو الاقتصاد المكسيكي من 2.9 في المائة عام 2016 إلى 2.0 في المائة عام 2017.

التضخم

سجل معدل التضخم ارتفاعاً في الدول المتقدمة ليبلغ نحو 1.7 في المائة عام 2017 مقابل 0.8 في المائة عام 2016، وهذا الارتفاع ناجم عن تحسن النمو في الاقتصادات المتقدمة نظراً لارتفاع الطلب. كما أن نمو النشاط الصناعي في البلدان المصدرة الكبرى ساهم في ارتفاع معدلات التضخم من خلال التحسن النسبي في الأسعار العالمية للسلع التجارية وأسعار السلع الأولية. كما ساهم ارتفاع أسعار الواردات بدور أساسي أيضاً في ارتفاع معدل التضخم، وهو ما يعكس في جانب منه ارتفاع أسعار النفط وغيره من السلع الأولية.

بدد ارتفاع معدلات التضخم بالدول المتقدمة المخاوف من استمرار انخفاض المستوى العام للأسعار. وما ينتج عنه من دورات انكماشية، تتسم بالدعم المتبادل بين ضعف الطلب وانكماش الناتج. وتنتهي بعرقلة النشاط الاقتصادي والحد من القدرة على خلق فرص العمل. شهد معدل التضخم بالعالم تبايناً بين الدول المتقدمة عنه بالدول النامية، ففي الوقت الذي ارتفع فيه معدل التضخم في الدول المتقدمة، سجل معدل التضخم بمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى انخفاضاً محدوداً عام 2017، حيث انخفض معدل التضخم ليبلغ 4 في المائة

(6) تضم رابطة الدول المستقلة كل من: روسيا، وكازاخستان، وأوزبكستان وأذربيجان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وبيلاروسيا، وجورجيا، وأرمينيا، وطاجكستان، وقيرغيزستان، ومولدوفيا.

(7) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من: ألبانيا، وبلغاريا، وكرواتيا، والتشيك، وأستونيا، والمجر، ولاتفيا، ولتوانيا، ومقدونيا، ومالطا، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وتركيا.

(8) هي مجموعة دول نصف الكرة الغربي سابقاً وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

مقابل 4.3 في المائة عام 2016. ذلك على خلاف ما كان متوقعا في ظل التحسن النسبي في أسعار النفط وارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية خلال عام 2017، وهو ما يُعزى إلى الأثر الانكماشي لتدابير ضبط أوضاع المالية العامة في عدد من بلدان المجموعة.

رغم أن الدول النامية كمجموعة شهدت انخفاضًا في معدل التضخم عام 2017، إلا أن دول وسط وشرق أوروبا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شهدتا ارتفاعاً في معدل التضخم. فبالنسبة للمجموعة الأولى، فقد جاء الارتفاع في معدلات التضخم عام 2017 بسبب التحسن النسبي في أداء منطقة اليورو ومن ثم ارتفاع معدل التضخم بها، مما انعكس على ارتفاع اسعار واردات تلك المنطقة لكون معظم وارداتها مصدرها منطقة اليورو. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فيُعزى ارتفاع معدل التضخم بها إلى عاملين أساسين وهما الارتفاع النسبي في أسعار النفط، في ظل قيام عدد من حكومات دول المنطقة بخفض مستويات دعم الطاقة وما نتج عنه من ارتفاع في أسعار تلك المنتجات في الأسواق المحلية بما يعكس التغيرات التي شهدتها الأسعار العالمية للنفط ذلك بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم في بعض دول المجموعة في أعقاب تبني نظماً أكثر مرونة لأسعار الصرف انخفضت على أثرها قيمة بعض العملات الوطنية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم على سبيل المثال في كل من السودان ومصر بنسبة 32.5، و29.5 في المائة على التوالي، الشكل (2) والملحق (2/1).

الشكل (2): معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى (2017–2013)

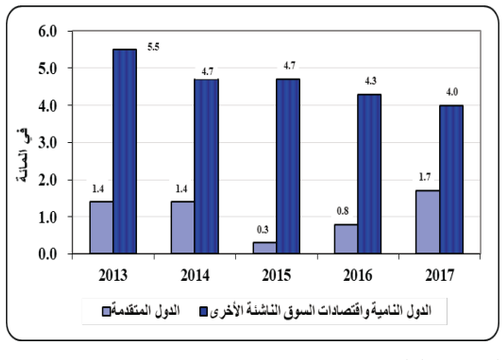

المصدر: الملحق (2/1).

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت في درجة ارتفاع الأسعار المحلية. ففي مجموعة الدول المتقدمة، تجاوز معدل التضخم متوسط المجموعة في ثلاث دول هي المملكة المتحدة، والولايات المتحدة ومجموعة الدول المتقدمة الأخرى ليبلغ نحو 2.7 في المائة، 2.1 في المائة، و1.8 في المائة على التوالي عام 2017، مقابل 0.7 في المائة، و1.3 في المائة، و1 في المائة عام 2016. أما اليابان ومنطقة اليورو وكندا فقد ارتفع المستوى العام للأسعار بها بنسبة 0.5 في المائة و1.5 في المائة و1.6 في المائة عام 2017 مقابل (-0.1) في المائة و0.2 في المائة و1.4 في المائة عام 2016.

بالنسبة لمعدل التضخم بالدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة الأخرى، فقد انخفض عام 2017 لمستوى بلغ 4 في المائة خلال العام المذكور، مقابل 4.3 في المائة عام 2016، برغم ذلك الانخفاض، إلا أنه يظل عند مستويات مرتفعة مقارنة بمعدلات التضخم المُسجلة في الاقتصادات المتقدمة والدول المتقدمة الأخرى.

بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد تصدرت مجموعة دول **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** قائمة المناطق مرتفعة التضخم وفق بيانات صندوق النقد الدولي لعام 2017، حيث قُدر التضخم في تلك المنطقة بنسبة 6.3 في المائة عام 2017، ذلك مقابل تضخم بنسبة 4.1 في أميركا اللاتينية والكاريبي، و2.4 في المائة في الدول النامية الآسيوية، فيما سجلت مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء أعلى معدل للتضخم بلغت نسبته 11 في المائة عام 2017. ساهم في ارتفاع التضخم بدول المجموعة إجراءات تحرير أسعار صرف بعض العملات، وتقليص دعم الوقود خلال 2017، مما تسبب في ارتفاع معدلات التضخم بقوة في بعض دول المجموعة.

البطالة

وفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية، تراجع عدد العاطلين عن العمل في العالم إلى 192 مليون عاطل عام 2017 مقابل نحو 197.7 مليون عاطل عام 2016، مما انعكس على معدل

البطالة في الدول المتقدمة عام 2017 ليبلغ نحو 5.6 في المائة مقابل 6.2 في المائة عام 2016، وهو معدل يقل عن معدلات البطالة المُسجلة في فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية، وهو ما يرجع إلى الأداء القوي لأسواق العمل في البلدان المتقدمة. بالرغم من هذا الانخفاض في معدل البطالة بالدول المتقدمة، انخفض معدل النمو في خلق الوظائف عام 2017 في الدول المتقدمة ليبلغ نحو 1.3 في المائة مقابل 1.5 في المائة عام 2016، وقد أخذ معدل النمو في خلق الوظائف نفس الاتجاه في مختلف الدول المتقدمة، باستثناء كل من فرنسا وكندا اللتين شهدتا زيادةً في معدل النمو في خلق الوظائف عام 2017 مقارنة بعام 2016، (الملحق 3/1).

مع تحسن الاداء الاقتصادي في منطقة اليورو فقد تمكنت اقتصادات المنطقة من خلق وظائف جديده عام 2017، مما انعكس في انخفاض عدد العاطلين في منطقة اليورو من 15.6 مليون شخص في ديسمبر 2016 إلى 14.2 مليون شخص في نوفمبر 2017، ومن ثم انخفض معدل البطالة فيها إلى 9.1 في المائة في عام 2017 ليصل إلى أدنى مستوى له منذ تسع سنوات، مقابل نحو 10 في المائة عام 2016.

سجلت ألمانيا أدنى معدل بطالة في منطقة اليورو عام 2017 بمعدل بلغ 3.8 في المائة، في حين سجلت اليونان أعلى معدل وصل إلى 20.3 في المائة، وبذلك وصل عدد العاطلين في اليونان خلال عام 2017 إلى 989 ألف مواطن، رغم ذلك فقد كانت نسبة البطالة لدى اللذين تقل أعمارهم عن 25 عاما أعلى بكثير في مجمل منطقة اليورو وبلغت 18.2 في المائة، في حين سجلت هذه النسبة أدنى مستوى لها في المانيا بنسبة 6.6 في المائة بينما بلغت تلك النسبة 45 في المائة في اليونان.

أما باقي الدول المتقدمة، فقد شهدت تحسنًا في معدل نمو الوظائف عام 2017 مما ساعدها في خلق فرص عمل إضافية ومن ثم انخفاض معدل البطالة عام 2017، وامتد ذلك ليشمل كذلك المملكة المتحدة التي رغم معاناتها من انخفاض معدل نمو الوظائف، انخفض بها معدل البطالة بشكل نسبي ليصل إلى نحو 4.4 في المائة عام 2017 مقابل 4.9 في المائة عام 2016، إلا أن عدد العاطلين عن العمل يعد مرتفعا بين الشباب الذين تقلّ أعمارهم عن 24 عاماً، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ضمن هذه الفئة في عام 2017 نحو 1.47 مليون شخص.

أسعار الفائدة

شهد عام 2017 قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة ثلاث مرات كان آخرها في شهر ديسمبر، وهو ما دفع بعض البنوك المركزية بالعالم لاتخاذ نفس النهج لتجنب تدفق رؤوس الأموال إلى خارجها. تشير البيانات إلى ارتفاع سعر الفائدة قصير الأجل في الولايات المتحدة من 1.056 في المائة عام 2016 إلى 1.476 في المائة عام 2017، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، كما أنه يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وتوليد ضغوطات على أسعار بعض العملات، نظراً لتحرك الأموال نحو الولايات المتحدة لتستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة هناك، وهذا بدوره سيجعل سداد القروض المقومة بالدولار أكثر كلفة.

لم يصاحب ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية قصيرة الأجل ارتفاعاً مماثلاً في بقية الدول المتقدمة، لكونها في حاجة إلى تبني سياسات نقدية توسعية في ظل ما تعانيه اقتصاداتها من تباطؤ في النمو، لذا فقد انخفض سعر الفائدة قصير الأجل في كل من منطقة اليورو، والمملكة المتحدة، من -0.260 في المائة، و0.500 في المائة عام 2016 على التوالي إلى نحو -330 في المائة، و0.360 في المائة على التوالي عام 2017 في ظل ما تعانيه اقتصادات تلك الدول من تباطؤ النمو. في المقابل، بقيت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في كندا عام 2017 على نفس مستواها المُسجل عام 2016 البالغ 0.500 في المائة. أما اليابان فقد شهدت أسعار الفائدة قصيرة

الأجل ارتفاعاً لتبلغ نحو 0.015 في المائة مقابل 0.013 في المائة عام 2016.

باستثناء المملكة المتحدة، شهدت أسعار الفائدة طويلة الأجل ارتفاعاً بالدول المتقدمة لتبلغ 2.330 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية، و0.060 في المائة في اليابان، و1.090 في المائة في منطقة اليورو، و2.010 في المائة في كندا عام 2017 مقابل 1.830 في المائة، و-0.050 في المائة، و0.860 في المائة، و1.800 في المائة خلال عام 2016 على التوالي، الملحق (4/1).

التجارة والمدفوعات

شهدت التجارة العالمية تحسناً ملحوظاً عام 2017، حيث تراجعت العوامل التي أعاقت نموها، فقد تحسنت التوقعات الاقتصادية العالمية مع ارتفاع معدلات النمو منذ أواخر 2016، وانتعاش الاستثمار في الولايات المتحدة، والانفاق الاستهلاكي في الصين. في ضوء ذلك، بلغ معدل نمو حجم التجارة العالمية نحو 4.9 في المائة خلال عام 2017 مقابل 2.3 في المائة عام 2016. على مستوى الدول المتقدمة، فقد ارتفع معدل نمو حجم صادراتها ليبلغ عام 2017 نحو 4.2 في المائة مقابل 2 في المائة عام 2016، كما ارتفع معدل نمو حجم وارداتها ليبلغ 4 في المائة عام 2017 مقابل 2.7 في المائة عام 2016 في ظل ارتفاع أسعار واردات تلك الدول من النفط والمواد الأولية.

في حين ارتفع معدل نمو حجم صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 6.4 في المائة عام 2017 مقابل 2.6 في المائة عام 2016، بما يُعد انعكاساً لارتفاع أسعار النفط وكذلك أسعار المواد الأولية، حيث يتركز إنتاجهما في الدول النامية. كما ارتفع معدل نمو حجم وارداتها ليصل إلى 6.4 في المائة عام 2017 مقابل 1.8 في المائة عام 2016، الشكلين (3) و(4) والملحق (5/1).

الشكل (3): معدل نمو حجم التجارة الخارجية في الدول المتقدمة (2013 – 2017)

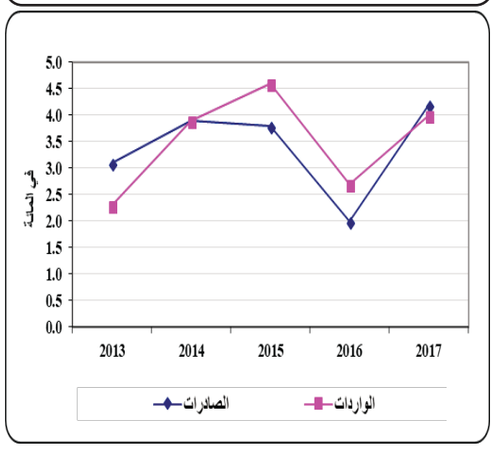

المصدر: الملحق (5/1)

الشكل (4): معدل نمو حجم التجارة الخارجية في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة (2013 – 2017)

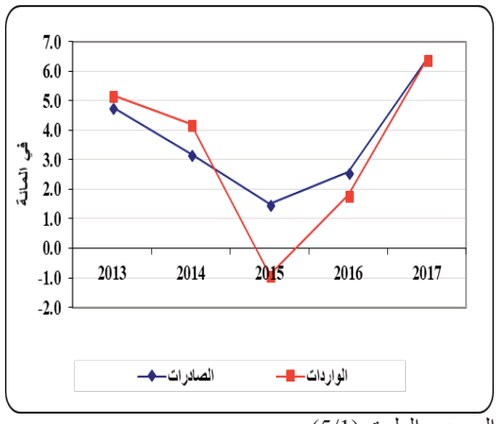

المصدر: الملحق (5/1)

فيما يخص معدلات التغير في شروط التبادل التجاري السلعي، فقد انخفضت بالنسبة للدول المتقدمة لتبلغ نحو -0.2 في المائة عام 2017 مقابل 0.9 عام 2016، في حين تحسنت شروط التبادل التجاري للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة عام 2017، حيث بلغت 0.6 في المائة مقابل -1.4 في المائة عام 2016، وهو ما يرجع إلى التحسن النسبي في أسعار النفط والسلع الغذائية والمواد الأولية خلال عام 2017. فحسب تقارير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ارتفعت أسعار الغذاء في العالم بنسبة

8.1 في المائة عام 2017 بالمقارنة مع 2016، حيث ارتفع مؤشرها ليبلغ معدله 174,6 نقطة في 2017 مقابل 161.5 نقطة عام 2016، بما يمثل أعلى معدل سنوي منذ 2014، كما سجلت أسعار المعادن هي الأخرى ارتفاعاً عام 2017، وواصلت دورها كمصدر رئيسي لتحسن شروط التبادل التجاري الدولي للدول النامية خلال الأعوام السابقة، الملحق (5/1).

بالنسبة لموازين المدفوعات، فقد حققت الدول المتقدمة ارتفاعاً في فائض الحساب الجاري عام 2017 ليبلغ نحو 396.2 مليار دولار مقارنة بنحو 316.7 مليار دولار عام 2016، بالرغم من ارتفاع عجز الحساب الجاري للولايات المتحدة من 451.7 مليار دولار عام 2016 إلى 466.2 مليار دولار عام 2017. ساهم في ارتفاع هذا الفائض على مستوى الدول المجموعة، تحسن فائض الحساب الجاري لمنطقة اليورو حيث ارتفع من 408.2 مليار دولار عام 2016 إلى 442.4 مليار دولار عام 2017 محققاً معدل نمو بلغ 8 في المائة، ويرجع ذلك للتحسن النسبي في الأداء الاقتصادي لها هذا العام والذي انعكس في زيادة حجم صادراتها. كذلك الحال بالنسبة لليابان، فقد ارتفع الفائض في الحساب الجاري بها من 188.1 مليار دولار عام 2016 إلى نحو 195.4 مليار دولار عام 2017 بمعدل ارتفاع بلغ 3.9 في المائة الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فقد انعكس التحسن النسبي في أسعار معظم صادراتها التي تتركز في المواد الأولية والنفط والغذاء والمعادن، وتحسن صادراتها إلى الدول المتقدمة وخاصة دول منطقة اليورو، على حسابها الجاري، حيث تقلص عجز الحساب الجاري عام 2017 ليبلغ نحو 25.2 مليار دولار مقابل 90.6 مليار دولار عام 2016. على مستوى دول المجموعة، انخفض عجز الحساب الجاري لبعض دول المجموعة وانخفض الفائض لدول أخرى، حيث انخفض عجز الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليبلغ 28 مليار دولار عام 2017 مقابل 130.3 عام 2016، وذلك انعكاسا لارتفاع أسعار النفط، كما انخفض عجز الحساب الجاري لدول أمريكا اللاتينية إلى نحو 85.4 مليار دولار عام 2017 مقابل 96.2 مليار دولار عام 2016، وهذا يرجع لاستفادة دول المجموعة من ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والمواد الأولية خلال عام 2017 حيث تعد دول المجموعة مصدراً صافياً لهذه السلع، كذلك انخفض عجز الحساب الجاري لدول أفريقيا جنوب الصحراء إلى نحو 40 مليار دولار عام 2017. على الجانب الآخر، انخفض فائض الحساب الجاري للدول النامية الآسيوية من 226.6 مليار دولار عام 2016 إلى نحو 151 مليار دولار عام 2017 بنسبة انخفاض بلغت 33.3 في المائة.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية

في ظل التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية العالمية، تظهر الحاجة الملحة لمختلف دول العالم للتحوط من أي انعكاسات سلبية متوقعة على اقتصاداتها، من خلال تكوين احتياطات رسمية ملائمة، وتتنوع عملات هذه الاحتياطات بين العملات الرئيسية المُكَوِّنة لسلة حقوق السحب الخاصة المُحددة من جانب صندوق النقد الدولي وهي الدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني، والين الياباني، واليورو، واليوان الصيني. يعزز احتفاظ الدولة برصيد كبير من الاحتياطات الدولية الثقة في السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف المتبعة من قبل تلك البنوك، كما تزيد احتياطات النقد الأجنبي من قدرة البنوك المركزية على التدخل للمحافظة على سعر الصرف، ومن ثم تحقيق الاستقرار في سوق العملات مما يؤدي إلى توفير بيئة اقتصادية إيجابية، كما أن امتلاك أية دولة لاحتياطات قوية من النقد الأجنبي يجعل المستثمرين الأجانب أكثر إقبالا على ضخ أموالهم لتلك الدولة لثقتهم في إمكانية تحويل أرباحهم واستثماراتهم إلى الخارج حال رغبتهم في ذلك.

بالنسبة لتطور حجم الاحتياطات الخارجية للدول النامية، يُلاحظ انعكاس التحسن النسبي في أداء الاقتصاد العالمي وأسعار النفط والمواد الأولية عليها، فقد ارتفعت الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة عام 2017 إلى نحو 7372.1 مليار دولار مقابل 7207.5 مليار دولار في عام 2016، بمعدل ارتفاع بلغت نسبته 2.3 في المائة.

فيما يخص تطور موقف الاحتياطيات الرسمية من العملات الأجنبية للمجموعات الفرعية، فقد شهدت ارتفاعاً على مستوى كافة المجموعات باستثناء مجموعتي دول وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال افريقيا. في هذا الإطار، ارتفعت الاحتياطات الرسمية الخارجية للصين من نحو 3097.8 مليار دولار عام 2016، إلى 3235.9 مليار دولار عام 2017 محققة نسبة ارتفاع بلغت نحو 4.4 في المائة. كما ارتفعت الاحتياطيات الخارجية لكل من رابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء، بنسبة 13.9 في المائة، و3.4 في مائة، و8.4 في المائة على الترتيب، في حين انخفضت الاحتياطيات الخارجية لكل من وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.2 في المائة، 11.5 في المائة على الترتيب، الملحق (7/1).

الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

سارت الدول النامية في طريق الاستدانة بغية استغلالها في برامجها التنموية المختلفة، ولكن بعد سنوات طويلة من انتهاج هذا الأسلوب تواجه البلدان النامية تحديات تتعلق بمستويات القدرة على الوفاء بديونها الخارجية أو الداخلية، وفي نفس الوقت عجز معظمها عن تحقيق التنمية التي كان ينشدها، بل إن هذه الديون تحولت في كثير من الدول لتكون عائقاً في طريق التنمية الاقتصادية لها. إزاء تراكم تلك الديون وارتفاع تكاليف خدمتها لجأت معظم الدول النامية للمؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحصول على قروض ميسرة بغية تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم مزيد من الاستدانة أو إعادة جدولة ديونها ومن ثم تضخم الديون أيضا، ومن ثم استمر الصعود في حجم ديون الدول النامية حيث تضاعف حجم الديون الخارجية للدول النامية خلال العقدين الماضيين بنحو خمس مرات في حين لم يصاحب هذا الارتفاع زيادة مماثلة في الناتج المحلي.

في الواقع هناك العديد من الأسباب التي دفعت الدول النامية في بداية الأمر إلى الاستدانة، بعضها داخلية، والتي تتمثل في الرغبة في التوسع في الاستثمار من أجل التنمية، وعجز الموازنات العامة والتضخم الذي أثر في قيمة العملات الوطنية، والركود الاقتصادي المحلي، وبعضها خارجية كتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية العالمية، وانخفاض أسعار المواد الخام الأولية وأخيرا عدم استقرار الاسعار العالمية للنفط، وارتفاع أسعار الفائدة، والاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة وما يتطلب ذلك من كثافة رأسمالية، تفوق طاقات أغلب الدول النامية، مما أدى إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات، وأخيراً العجز المتزايد والمزمن في موازين مدفوعات الدول النامية.

في ضوء ما سبق، بلغ إجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية عام 2017 نحو 9389.1 مليار دولار، مقارنة بنحو 8642 مليار دولار عام 2016، مسجلاً بذلك معدل ارتفاع بلغ نحو 8.6 في المائة. وقد أخذ حجم الدين العام لكافة دول المجموعة اتجاهًا تصاعديًا خلال عام 2017، حيث جاءت دول أفريقيا جنوب الصحراء في المرتبة الأولى بمعدل نمو بلغ 14.3 في المائة، ثم الدول النامية الأسيوية بمعدل نمو بلغ 12.1 في المائة. كما حققت دول وسط وشرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي معدلات نمو في مديونياتها بلغت 9.6 في المائة، و4.0 في المائة، و6.5 في المائة، و4.9 في المائة على التوالي، الملحق (8/1) والشكل رقم (5).

الشكل (5): تطور نصيب مجموعات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة من الديون الخارجية القائمة (2016 – 2017)

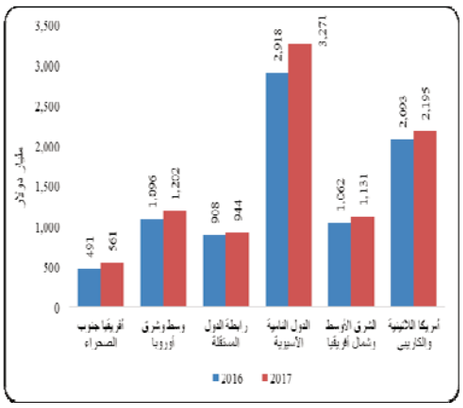

المصدر: الملحق (8/1).

فيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، تستحوذ الدول النامية الآسيوية على حوالي 23.4 في المائة من الإجمالي، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي على نحو 21.96 في المائة ودول وسط وشرق أوروبا بنسبة 12.8 في المائة، أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد بلغت مديونيتها نحو 12.05 في المائة من الإجمالي، ثم رابطة الدول المستقلة بنسبة 10.06 في المائة، وأفريقيا جنوب الصحراء بنحو 5.98 في المائة.

أما بالنسبة لمدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات، ففي ظل ارتفاع أسعار صادرات الدول النامية انعكاسا للتحسن النسبي في أسعار النفط، ومن ثم ارتفاع عائداتها من العملات الأجنبية، فقد شهد عام 2017 تحسناً نسبياً في هذ المؤشر حيث بلغ 37.8 في المائة بعد أن كان 42.3 في المائة عام 2016. رغم ذلك، يُعد هذا المؤشر مرتفعاً في دول وسط وشرق أوروبا حيث بلغ نحو 54.4 في المائة، فيما بلغ نحو 46.2 في المائة في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي عام 2017. أما بالنسبة للدول النامية الأسيوية رغم كونها تحتل المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 38.5 في المائة عام 2017 إلا أنها أفضل بكثير عما كانت عليه عام 2015. وتعد مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات من السلع والخدمات في مستوى مقبول بالنسبة لكل من دول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت نحو 26.5 في المائة، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة بلغت 21.6 في المائة.

أسعار الصرف

نظرا للعلاقة القوية بين أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات، فمن المتوقع أن تتأثر أسعار صرف الدولار أمام العملات الأخرى بتوجه الحكومة الأمريكية نحو العودة إلى المسارات التقليدية للسياسة النقدية، وانتهاج سياسة التشديد النقدي عبر رفع معدلات الفائدة، وقد شهد عام 2017 رفع معدل الفائدة الأمريكية ثلاث مرات كان أخرها في ديسمبر 2017 بواقع 75 نقطة أساس خلال العام.

شهد سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الاسترليني انخفاضاً عام 2017 (انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار)، فبعد أن كان الجنيه الاسترليني يعادل 1.350 دولار عام 2016، انخفضت قيمته عام 2017 ليعادل 1.287 دولار بنسبة انخفاض بلغت 4.67 في المائة. ساهم في هذا الانخفاض، التوقيع على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبدء التفاوض على عملية الخروج. في المقابل، ارتفع سعر صرف الدولار مقابل اليورو من 1.106 دولار عام 2016 إلى 1.127 دولار عام 2017 بما يعني ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار بنسبة 1.89 في المائة. كما شهد سعر صرف الدولار مقابل الين ارتفاعاً من 0.008 دولار عام 2016 إلى نحو 0.009 دولار عام 2017 بنسبة ارتفاع بلغت 12.5 في المائة، الملحق (9/1).

أسواق الأسهم الدولية

مارست عدة عوامل أثرها الإيجابي على أسواق الأسهم العالمية من ضمنها عوامل خاصة بالاقتصاد الأمريكي عززت من مستويات أداء أسواق الأسهم الأمريكية، وانعكست على أداء باقي أسواق الأسهم العالمية، منها الخاص بالبيانات الاقتصادية وأخرى بالسياسات النقدية. فقد تمكن الاقتصاد الأمريكي من خلق فرص العمل ومن ثم خفض معدل البطالة إلى أدنى مستوى له منذ 2001، كما أن التعديلات الضريبية واسعة النطاق في الولايات المتحدة الامريكية التي تم على أثرها خفض الضرائب على الشركات قد ساهمت في تحسين أداء أسواق الأسهم، ذلك بالإضافة إلى استفادة أسواق الأسهم من ارتفاع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي بوتيرة متسارعة هي الأعلى منذ أربع سنوات بلغت نحو 2.3 في المائة.

من جانبٍ آخر، حققت باقي أسواق الأسهم العالمية مكاسب خلال عام 2017، فالبيانات تشير إلى أسعار الأسهم للأسواق محل الدراسة التي أغلقت على ارتفاع عام 2017 مقارنة بعام 2016، الجدول رقم (1)، والشكل رقم (6).

جدول رقم (1)
تطور مؤشرات أسواق الأسهم العالمية
(2017-2013)

السوق	المؤشر	قيمة المؤشر نهاية العام				
		2013	2014	2015	2016	2017
المملكة المتحدة	FTSE 100	6749	6566	6242	7143	7687
فرنسا	CAC 40	4295	4245	4637	4862	5312
ألمانيا	DAX	9552	9770	10743	11481	12917
طوكيو	Nikkei 225	16291	17451	19033	19114	22764
هونج كونج	Hang Seng	23306	33605	21914	22001	29919
الولايات المتحدة الأمريكية	Dow Jones	16577	17833	17425	19762	24719

المصدر: المواقع الالكترونية لأسواق الأسهم العالمية.

شكل رقم (6): تطور مؤشر أسواق الأسهم العالمية
(2017 – 2016)

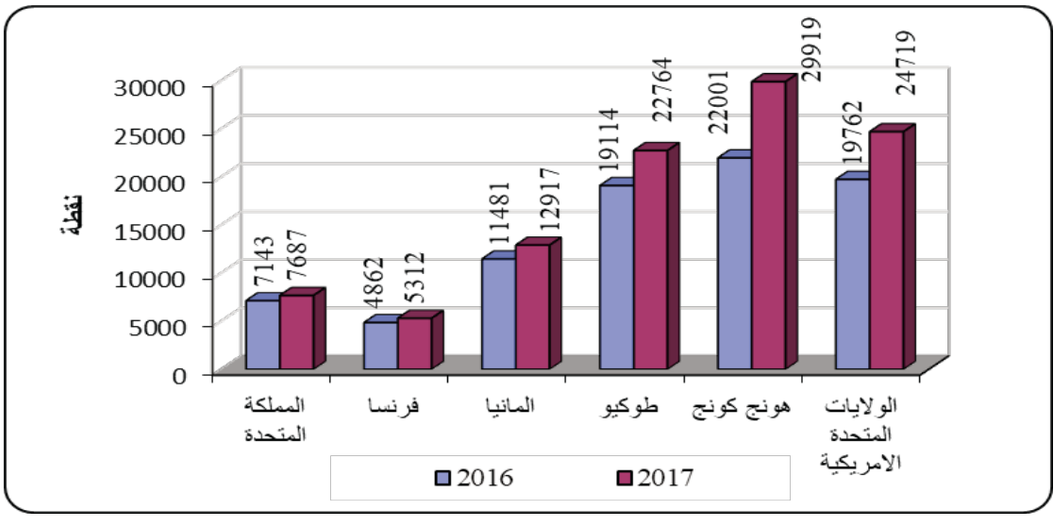

المصدر: الجدول رقم (1).

يُلاحظ من الجدول والشكل السابقين، ارتفاع مؤشر سوق الأوراق المالية بالمملكة المتحدة، حيث ارتفع مؤشر "فوتس 100" ليصل إلى 7687 نقطة في نهاية عام 2017 مقارنة بنحو 7143 نقطة في نهاية عام 2016، محققاً نسبة ارتفاع بلغت 7.6 في المائة، وفي بورصة الولايات المتحدة، ارتفع مؤشر "داوجونز" من 19762 نقطة عام 2016 إلى 24719 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 25.1 في المائة، كما شهدت بورصة هونج كونج ارتفاعاً هي الأخرى عام 2017 بلغ نحو 36 في المائة، لتبلغ قيمة المؤشر نحو 29919 نقطة عام 2017، مقابل 22001 نقطة عام 2016.

في فرنسا، ارتفع مؤشر " كاك" من 4862 نقطة بنهاية عام 2016 إلى 5312 نقطة بنهاية عام 2017 بنسبة ارتفاع بلغت 9.2 في المائة، وفي

ألمانيا ارتفع مؤشر "داكس" من 11481 بنهاية عام 2016 إلى نحو 12917 نقطة بنهاية عام 2017 محققاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 12.5 في المائة. أما بورصة طوكيو فقد ارتفع مؤشر "نيكاي" في اليابان من 19114 نقطة بنهاية 2016 إلى 22764 نقطة بنهاية 2017 محققاً نسبة ارتفاع بلغت 19 في المائة.

التطورات في أسواق النفط العالمية

تم بنهاية عام 2016 الإعلان عن اتفاق الدول المُصدرة الرئيسية للنفط داخل وخارج منظمة الأوبك فيما يعرف باتفاق (أوبك+) لخفض كميات انتاج النفط بواقع 1.8 مليون برميل يومياً، وهو ما انعكس في ارتفاع الأسعار خلال عام 2017 من 40.7 إلى 52.5 دولاراً للبرميل. في الواقع هناك مجموعة من العوامل إلى جانب قرار أوبك لخفض الانتاج، ساهمت في هذا الارتفاع يأتي في مقدمتها تحسن أداء الاقتصاد العالمي في عام 2017 خاصة في الدول المتقدمة والصين. كما لعبت التطورات السياسية وتصاعد المخاوف الجيوسياسية في بعض دول العالم دوراً رئيساً في هذا الارتفاع.

رغم تقلبات أسعار النفط صعوداً وهبوطاً خلال العام إلا أنه بصفة عامة يمكن القول إن أسواق النفط لم تشهد مؤخراً عاماً أفضل من عام 2017، الذي شهد صعود الأسعار العالمية لخام برنت إلى 62.1 دولار للبرميل وهو المستوى الأفضل منذ منتصف عام 2015.

بلغ المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2017 نحو 52.5 دولارًا للبرميل، وهو أعلى من مستواه المسجل عامي 2015، و2016. كما أن الطلب العالمي على النفط سجل نمواً بمعدل 1.6 مليون برميل/يوم عام 2017، ليصل مستواه إلى 97 مليون برميل/يوم، كما ارتفعت الإمدادات النفطية لتصل إلى نحو 96.5 مليون برميل/يوم عام 2017، بزيادة قدرها 0.7 مليون برميل/ يوم.

أما إنتاج دول أوبك، فقد بلغ 32.6 مليون برميل/يوم، بانخفاض بلغ 400 ألف برميل عن عام 2016 وهو ما يمثل نحو 40.8 في المائة من الإنتاج العالمي، كما بلغ إنتاج الدول العربية مجتمعة منه نحو 24.3 مليون برميل/يوم عام 2017، وهو ما يمثل نحو 30.5 في المائة من الإنتاج العالمي.

كما تراجع إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والاستراتيجية) لتبلغ 8551 مليون برميل في نهاية عام 2017، منخفضة بنحو 247 مليون برميل، أي بنسبة انخفاض بلغت 2.8 في المائة بالمقارنة مع المستويات المسجلة في نهاية العام السابق. وذلك نتيجة لانخفاض مستوى الزيادة في إمدادات النفط العالمية مقارنة بالزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام.

ارتفعت الاحتياطات المؤكدة من النفط على الصعيد العالمي لتبلغ نحو 1449.5 مليار برميل عام 2017، بنسبة ارتفاع بلغت 0.3 في المائة بالمقارنة مع مستويات عام 2017، وتمثل احتياطات الدول العربية نسبة 49.4 في المائة من الاحتياطي العالمي عام 2017، كما أرتفع احتياطي الغاز الطبيعي عام 2017 بنسبة 0.7 في المائة ليبلغ نحو 196.9 مليار متر مكعب في نهاية العام، وتمثل احتياطات الدول العربية مجتمعة نسبة 27.8 في المائة من الاحتياطات العالمية هذا العام.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية[9]

رغم تعرض الاقتصادات العربية منذ بداية الألفية الثالثة لعوامل عديدة، سواء داخلية أو خارجية، أثرت على أدائها الاقتصادي، إلا أنه بحكم انفتاح اقتصاداتها على العالم الخارجي، فقد مارست التطورات الاقتصادية العالمية انعكاساتها كذلك على دول المنطقة عام 2017. فرغم انتعاش الطلب الخارجي نتيجة تحسن معدلات النمو الاقتصادي والتحسن النسبي لأسعار النفط وتخطيه مستوى 60 دولاراً للبرميل في نوفمبر 2017، إلا أن إلتزام عدد من الدول العربية بقرار أوبك لخفض كميات الإنتاج، إضافة إلى قيام عدد من دول المنطقة بتبني

[9] تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بالمزيد من التفصيل على عدة أصعدة.

برامج لتحقيق الانضباط المالي، ووضع الدين العام في مسارات تنازلية قد أثر على معدلات النمو الاقتصادي المسجلة خلال عام 2017. كما استمر خلال العام تأثر بعض دول المنطقة ببعض الأوضاع الداخلية غير المواتية للنمو.

نظراً لأن الدول العربية غير متجانسة من حيث اتجاه وحجم تأثرها بتلك العوامل، نظراً لاختلاف هياكلها الإنتاجية والتصديرية، لذا فسوف يتناول هذا التحليل الدول العربية باعتبارها مجموعتين تشمل الأولى الدول العربية المصدرة الصافية للنفط[10]، والثانية تشمل الدول العربية المستوردة الصافية للنفط[11] وهي الدول التي قد يكون لديها إنتاج من النفط إلا أنه لا يكفي احتياجاتها منه مما يجعلها تغطي باقي احتياجاتها عن طريق الاستيراد، وفيما يلي أهم انعكاسات التطورات الاقتصادية العالمية على الاقتصادات العربية:

النمو الاقتصادي

في ظل استمرار اعتماد المجموعة الأولى على النفط كونه المحرك الرئيسي لاقتصادات تلك الدول، فإن التحسن النسبي في أسعار النفط عام 2017، انعكس حتماً على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره الإيجابي على أوضاع الموازنات العامة بتلك الدول، إلا أن قرار منظمة الأوبك بخفض كميات الانتاج النفطي وفق اتفاق أوبك+ بواقع 1.8 مليون برميل يومياً لفترة تمتد من يناير 2017 وحتى مارس 2018، ترتب عليه تراجع إنتاج النفط في البلدان العربية المُصدرة للنفط، خاصة أن الدول العربية النفطية تعد مسؤولةُ عن نحو 90 في المائة من الخفض المقرر في إطار اتفاق أوبك+، وهو ما حد من مستويات استفادة تلك الدول من أثر ارتفاع الأسعار العالمية للنفط.

من جانب آخر، فإن القطاعات غير النفطية في هذه البلدان تأثرت سلباً بتدابير ضبط أوضاع المالية العامة في ظل الارتفاع النسبي لمستوى العجوزات في الموازنات العامة، وهو ما أثر على معدلات النمو المُسجلة عام 2017 بتلك الدول. على الجانب الأخر، تأثر النشاط الاقتصادي في الدول النفطية التي تشهد أوضاعاً داخلية غير مواتية للنمو مثل، العراق وليبيا واليمن، أثرت سلباً على مستوى الإنتاج النفطي والاستثمارات. لذا فقد شهدت بعض الدول النفطية انكماشا عام 2017 وهو مالم يحدث منذ سنوات طويلة، في حين كان النمو متواضعاً في بعضها الاخر.

أما المجموعة الثانية، فقد حققت معدل نمو أفضل من دول المجموعة الاولى، في ظل وجود أربع عوامل ساعدت على دفع النمو قدماً في تلك الدول، يأتي في مقدمتها الإصلاحات الاقتصادية التي يجري تنفيذها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة بتسهيلات مُقدمة من مؤسسات إقليمية ودولية، ساعدت على تحسن مستويات الاستثمار والصادرات بتلك الدول عام 2017، وكذلك فإن قيام بعض الدول بتخفيض أسعار صرف عملاتها، مارس أثراً إيجابياً على صادراتها، ومن ثم كان له تأثيراً ايجابياً على النمو. من جانبٍ أخر، ساهم تحسن أداء الاقتصاد العالمي وخاصة في منطقة اليورو، التي تستوعب الجزء الأكبر من صادرات تلك المجموعة في تحفيز معدلات نمو دول المجموعة الثانية.

في المقابل، انعكس ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية في ارتفاع تكاليف التمويل لتلك الدول، وهو ما كان له تأثيراً معاكساً على أدائها الاقتصادي.

لا تزال الدول العربية المستوردة للنفط تواجه تحديات تؤثر على النمو الاقتصادي من أهمها ضعف البنية التحتية، وتواضع معدلات الاستثمار، وارتفاع مستويات المديونية، ومعدلات البطالة.

في ضوء ذلك، سجلت الدول العربية كمجموعة تراجعا في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة[12] عام 2017، ليبلغ 1.0 في المائة مقابل 2.7 في المائة عام 2016.

(10) تتألف من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إضافةً إلى الجزائر، والعراق، وليبيا، واليمن.

(11) تتألف من: الأردن، وتونس، جيبوتي، والسودان، وسوريا، والصومال، وفلسطين، والقُمر، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

(12) باستثناء كل من: سوريا، وليبيا، واليمن.

المالية العامة

تعرضت الدول العربية المصدرة للنفط (دول المجموعة الأولى) للسنة الرابعة على التوالي لضغوطات كبيرة جراء فقدان أسعار النفط أكثر من ثلثي قيمته منذ منتصف العام 2014 وحتى نهاية عام 2016، رغم تحسن الأسعار عام 2017، ولعل تخفيض الموازنات العامة لبعض الدول العربية النفطية عام 2017، والأعوام التي سبقتها يمثل خير دليل على حجم التحديات التي تواجه حكوماتها فيما يختص بوضع تقديرات واقعية للإيرادات العامة لا سيما مع تحدي احتمالات بقاء الأسعار العالمية للنفط عند مستويات منخفضة لفترة طويلة، ومن ثم انخفاض مستوى الإيرادات النفطية التي لازالت موازناتها معتمدةً عليها بنسبة كبيرة تتجاوز 90 في المائة في بعض دول المجموعة.

أدى انخفاض عائدات النفط خلال السنوات السابقة إلى تحول فائض موازنات تلك الدول إلى عجز، وتراجع معدل النمو، وانكماش في مستويات السيولة المحلية، وبهدف الحد من العجوزات المالية، اعتمدت تلك الدول تدابير وإصلاحات لتحقيق الانضباط المالي. ساعدت هذه التدابير دول المجموعة على خفض مستوى العجوزات في موازنات تلك الدول عام 2017، في ظل إتجاه الدول العربية النفطية إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة بعيداً عن النفط وأحد الأمثلة على ذلك الاتجاه على فرض ضريبة القيمة المضافة في الإمارات والسعودية، واتجاه السعودية نحو رفع رسوم الخدمات الحكومية والضرائب على الأراضي الشاغرة، في حين تدرس دول أخرى إدخال إصلاحات ضريبية على أرباح الشركات. إضافةً إلى تنفيذ حزمة من الإجراءات التقشفية في معظم الدول النفطيه، وهو ما انعكس في انخفاض معدل النمو في النفقات العامة لموزنات 2017 مقارنة بالسنوات السابقة.

أما الدول العربية المستوردة للنفط، فقد شهدت خلال عام 2017 تطورات كبيرة في ظل ارتباط بعضها ببرامج اصلاح اقتصادي بدعم من مؤسسات إقليمية ودولية، ومن ثم فقد عمدت تلك الدول إلى خفض عجز موازناتها العامة، من خلال العمل على زيادة الإيرادات العامة من خلال رفع معدلات الضرائب، فعلى سبيل المثال شهدت تونس ارتفاعا في الضرائب على السيارات والمشروبات الكحولية والاتصالات الهاتفية والإنترنت وأسعار الفنادق وغيرها، وزيادة ضريبة القيمة المضافة بواقع 1 في المائة. وفي مصر، قامت الحكومة بإقرار ضريبة القيمة المضافة، وزيادة الضرائب على السجائر مرتين. وفي الأردن تم التوسع في التحصيل الضريبي من خلال زيادة الضرائب والرسوم على شريحة كبيرة من السلع والخدمات، وفي المغرب لجأت الحكومة إلى زيادة ضريبة القيمة المضافة على الوقود من 10 في المائة إلى 14 في المائة.

كما أن إجراءات الحد من العجز كانت أكثر وضوحاً في جانب النفقات، حيث اتخذت كافة الدول العربية إجراءات للإلغاء التدريجي للدعم وتعديل أسعار الخدمات الحكومية، وهذا ما تمثل في قيام مصر برفع أسعار المنتجات البترولية والكهرباء والمياه، والمغرب برفع أسعار منتجات الوقود لا سيما في ظل تحرير سعر البنزين، وإلغاء الأردن الدعم الذي كانت تقدمه للخبز باعتباره المادة التموينية الوحيدة التي كانت لا تزال مدعومة بشكل مباشر في البلاد منذ عدة سنوات.

التضخم

يعتبر استقرار المستوي العام للأسعار ضرورة أساسية لضمان سلامة الاقتصاد الكلي، حيث أن عدم الاستقرار يؤثر سلباً على التوازن الداخلي والخارجي. شهد عام 2017 استمرار ارتفاع معدلات التضخم بالدول العربية ككل، وإن اختلفت الأسباب المؤدية الي ذلك والتي يمكن إجمالها في:

- استمرار إنتهاج معظم الدول العربية تطبيق سياسات هادفة إلى الإلغاء الكلي أو الجزئي للدعم الحكومي.
- إنخفاض قيمة عملات بعض الدول العربية مقابل العملات الأجنبية في إطار تحريرها لسعر الصرف، مما أنعكس على معدلات التضخم.

- إتخاذ بعض الدول لإجراءات تهدف لزيادة الايرادات العامة، من خلال زيادة معدلات الضرائب القائمة أو فرض ضرائب جديدة، وقيام بعضها بالغاء الاعفاءات الضريبية.
- الأوضاع الداخلية في بعض الدول العربية التي ترتب عليها تواصل الاختناقات في سلاسل إمداد السلع الاساسية نتيجة للظروف المحلية التي تشهدها تلك الدول.
- الضغوط التضخمية في بعض الدول العربية، المتولدة عن زيادة عدد النازحين.

على مستوى الدول فرادى، كان هناك تبايناً حاداً بين الدول العربية، حيث ارتفعت معدلات التضخم في ثلاث دول عربية فوق مستوى 25 في المائة خلال عام 2017 شملت السودان ومصر وليبيا. في المقابل، سجل المستوى العام للأسعار في المملكة العربية السعودية انكماشاً بلغت نسبته 0.8 في المائة.

البطالة

انعكست التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والعوامل الخارجية في ارتفاع معدل البطالة بالدول العربية عام 2017، لذا فقد صُنفت الدول العربية ضمن أعلى عشرة مناطق في العالم من حيث معدلات البطالة. كما تعد الدول العربية المنطقة الوحيدة في العالم التي بلغ فيها معدل البطالة بين الشباب 30 في المائة، أي أكبر من ضعف المتوسط العالمي لمعدل البطالة بين الشباب البالغ 13 في المائة. من المتوقع أن تكون معدلات البطالة أكثر ارتفاعا في الدول التي تشهد اوضاعاً داخلية غير مواتية وعلى رأسها سوريا، والعراق، واليمن، وليبيا، وكذلك في الأردن ولبنان كنتيجة لتأثر مستوى النشاط الاقتصادي سلباً بتدفق عدد كبير من اللاجئين إليهما، حيث يقدر عدد اللاجئين بما يمثل حوالي 25 في المائة من سكان لبنان و10 في المائة من سكان الأردن. وهناك عامل آخر ساهم في ارتفاع معدل البطالة بالدول العربية، وهو الإجراءات التقشفية التي تتبعها معظم الدول العربية رغم اختلاف مسبباتها، وهذا بالطبع يحد من قدرة الدول العربية على خلق وظائف جديدة.

التجارة الخارجية

تتميز الدول العربية باحتوائها على نحو 50 من احتياطي النفط في العالم، ونحو 27 في من احتياطي الغاز، كما تتميز المنطقة العربية بموقع جغرافي يتوسط بين الشمال والجنوب، إضافةً إلى أنها تطل على أكبر بحرين في العالم، الأحمر والأبيض المتوسط، كما يعبر أراضيها أكبر ممر مائي بالعالم مُمثلاً في قناة السويس. تُدعّم كل هذه المقومات المكانة التي يجب أن تحتلها التجارة الخارجية للدول العربية على المستوى العالمي، كما تتسم الاقتصادات العربية بكونها أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي. رغم ذلك تساهم التجارة الخارجية للدول العربية بنحو 5 في المائة فقط من التجارة العالمية، مما يتطلب العمل على النهوض بالتجارة الخارجية بما يتوافق مع الامكانات المتاحة، وقد تأثرت التجارة الخارجية للدول العربية بعدة عوامل خلال عام 2017، أهمها، التحسن النسبي في أسعار النفط، خاصة أن النفط يساهم بنحو 70 في المائة من الصادرات العربية، وارتفاع أسعار المواد الأولية والسلع خاصة في ظل تصاعد الفجوة الغذائية بالدول العربية إلى نحو 35 مليار دولار، إضافةً إلى تحسن أداء الاقتصاد العالمي وخاصة منطقة اليورو أكبر شريك تجاري للدول العربية.

في ضوء ذلك، ارتفع حجم التجارة الخارجية للدول العربية إلى 1764 مليار دولار مقارنة مع 1580 مليار دولار عام 2016 محققة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 11.6 في المائة. أما التجارة العربية البينية، فهي تعد أحد أهم الروافد الاقتصادية لتقريب التكامل الاقتصادي العربي عبر مبادلة المنتجات ما بين الدول العربية، كما أنها تساهم في حل جزء من المشاكل الاقتصادية للبلدان العربية وتنوّع اقتصاداتها، وذلك بالحد من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على ما تنتجه الأرض كالنفط والزراعة، رغم ذلك فإن التجارة البينية العربية محدودة. يرجع ذلك إلى بعض التحديات التي ما زالت تعيق تفعيل التجارة البينية العربية، رغم إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتبارا من يناير 2005. من بين هذه التحديات، ما هو إداري يتلخص بطبيعة الإجراءات الإدارية، ومنها ما هو فني، كتوحيد

الإجراءات الجمركية أو بلد المنشأ وعملية التصنيع والإنتاج، ومنها ما هو قانوني وتشريعي، ومن ثم يجب العمل على التغلب على تلك العقبات، خاصة وأن هناك فرص كبيرة لنمو التجارة البينية العربية. تشير البيانات إلى ارتفاع صادرات الدول العربية البينية عام 2017 لتبلغ نحو 109.3 مليار دولار مقابل 99.4 مليار دولار عام 2016.

أسواق الأسهم

تأثرت مؤشرات الأسواق العربية في عام 2017 بتحسن أسعار النفط، وكذا بالارتفاع غير المسبوق في مؤشرات الأسواق العالمية بقيادة الأسواق الأمريكية، تزامنا مع تحسن أداء الاقتصاد العالمي، ومن ثم وصلت قيم وأحجام التداول في بعض البورصات إلى مستويات لم تشهدها منذ الازمة المالية العالمية.

ولكن الملاحظ أن التحسن في مؤشر أسعار الاسهم كان أفضل في الدول العربية غير النفطية، عنه في الدول العربية النفطية، قد كان الارتفاع أكثر وضوحاً في البورصة المصرية، حيث حقق المؤشر العام للبورصة المصرية نسبة ارتفاع بلغت 21.8 في المائة، وهو يعتبر أفضل أداء سنوي له منذ عدة سنوات، مدفوعاً بنشاط بعض الأسهم القيادية، وبذلك يكون المؤشر قد عوض أغلب خسائره التي حققها عام 2015، بل إن مؤشر أسعار الأسهم تضاعف مقارنة بما كان عليه عام 2015. كما حققت بورصة الأوراق المالية بتونس نسبة ارتفاع بلغت نحو 14.4 في المائة، في حين ارتفع مؤشر البورصة السعودية بنسبة 0.2 في المائة فقط ولكن ذلك يعد إيجابياً بعد تراجعه خلال عامي 2014، و2015.

أسعار الصرف

شهد عام 2017 مجموعة من التطورات التي أثرت على أسعار صرف العملات العربية، حيث واجهت بعض العملات العربية ضغوطات سواء جراء تبني سياسات لتحرير نظم أسعار الصرف نتج عنها انخفاض قيمة بعض العملات العربية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية. تباينت اتجاهات تطور أسعار صرف العملات العربية التي تتبنى نظم أسعار الصرف الثابتة، حيث انخفضت قيمة العملات العربية المثبتة مقابل الدولار أمام اليورو خلال عام 2017، في حين سجلت العملات العربية المرتبطة باليورو مكاسب مقابل الدولار بما يعكس المكاسب التي سجلها اليورو مقابل الدولار خلال العام.